

قررت إجراء مسح صناعي شامل خلال عامي 2009 - 2010

الحكومة توافق على مشروع الخدمة المدنية ونقابة الصحفيين بشأن تصنيف الوظائف الصحفية والإعلامية



□ «22 مايو» - متابعات

□ وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الذي عقد الثلاثاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور على محمد مجور، على مشروع التصنيف المعدل بشأن الوظائف الصحفية والإعلامية المقدم من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بالتنسيق مع نقابة الصحفيين اليمنيين والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون. واشتمل التصنيف وظائف الصحفيين والإعلاميين في المؤسسات الصحفية والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء اليمنية (سبأ) والوظائف الوظيفية في المؤسسات الصحفية والإعلامية. بما في ذلك الإعلاميين العاملين في الأجهزة الإعلامية بالمؤسسات العسكرية والأمنية.

إنشاء مجلس اعتماد أكاديمي لتحسين التعليم

الغاز مأرب - معبر ومحطة معبر الكهربائية الغازية الأولى بقدرتها 400 ميغاوات بما يضمن تنفيذ المشروعين في وقت واحد. وحث على سرعة إنشاء وحدة تنفيذية مستقلة لإدارة مشاريع الكهرباء والطاقة واعتماد الإعلان لاختيار مديرها التنفيذي وذلك تحت إشراف المباشر من وزير الكهرباء والطاقة وبحيث يقدم الوزير إلى المجلس البدائل اللازمة لتطوير الأداء الإداري والفني للوزارة والمؤسسات التابعة لها وذلك في اتجاه معالجة الاختلالات القائمة.

واطلع مجلس الوزراء على تقارير عدد من الوزراء بشأن مستوى تنفيذ المهام الواردة في البرنامجين الانتخابي والحكومي بما فيها توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى الحكومة مؤخرا حول أهم القضايا الراهنة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتطوير الأداء وتحفيز النمو الاقتصادي وتأكيد الترابط في العملية التعليمية وكذلك وضع الحلول العاجلة لتطوير القدرة التوليدية للكهرباء وتغطية احتياجات البلاد من الكهرباء والطاقة بما لا يقل عن ألف ميغاوات للقضاء على الفجوة الحالية بين الطلب والعرض وتلبية متطلبات الفترة القادمة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستمرار في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية لمواكبة الزيادة السنوية المستمرة في حجم الطلب على الطاقة سواء من قبل السكان أو لأغراض التنمية.

وقد أكد مجلس الوزراء في اجتماعه امس الأول ووقوف الجمهورية اليمنية إلى جانب أشقائها في السودان وتضامنها معهم في مواجهة قرار المحكمة الدولية وتداعياته الخطيرة التي من شأنها الإضرار بأمن واستقرار السودان الشقيق والمساس بسيادته الوطنية.

وعبر مجلس الوزراء عن استنكاره الشديد لقرار توقيف فخامة الرئيس السوداني عمر البشير، مؤكدا أن هذا القرار يمثل سابقة خطيرة تتعارض مع الاتفاقيات الدولية ومع احترام مبدأ سيادة الدول ومن شأنه إعاقة جهود السلام الجارية لترسيخ الأمن والاستقرار في إقليم دارفور، كما يؤدي إلى تعقيد الأوضاع في هذا البلد الشقيق بالإضافة إلى آثاره على أمن واستقرار المنطقة.

وعبر المجلس عن تطلعه لقرار مسؤول من مجلس الأمن بوقف تنفيذ قرار المحكمة الدولية بما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والمساعدة في حل مشكلة دارفور بالوسائل السلمية. وكان مجلس الوزراء قد عقد الاثنين الماضي جلسة استثنائية للوقوف أمام عدد من القضايا حيث وجه وزارة الكهرباء بإعداد برنامج زمني وتقديمه إلى المجلس حول الانتهاء من مشروع المحطة الغازية بمأرب - المرحلة الأولى مع التأكيد على الإسراع في استكمال إجراءات المناقصة الخاصة بالمرحلة الثانية بقدرتها 400 ميغاوات ووفقا لبرنامج زمني محدد ودقيق إلى جانب الإعلان عن مناقصة مشروع مد أنبوب

عدن والمكلا والإجراءات المطلوبة اتخاذها بهذا الشأن. حيث كلف المجلس وزير النقل استكمال الإجراءات مع الإدارة المشتركة لأعمال الشحن والتفريغ بميناء عدن لدفع ما تبقى من الجوانب المالية والإدارية المستحقة للمعالج إلى جانب التأكيد على الإدارة المشتركة لأعمال الشحن والتفريغ بميناء المكلا واتخاذ كافة الإجراءات لمعالجة أوضاع العمال وذلك تحت إشراف وزارات كل من الخدمة المدنية والتأمينات والشؤون الإجتماعية والعمل والمالية ومحافظ محافظة حضرموت.

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير الخارجية بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية بنما. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار القرار.

كما وافق المجلس على مشروع البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نص على اتفاق البلدين على إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء غير المقيمين انطلاقا من الرغبة المتبادلة في تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين. واطلع المجلس على تقرير نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية حول نتائج مشاركته في أعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الخامس الذي عقد في اندونيسيا في الفترة من 2 إلى 4 مارس الجاري.

واشتمل التقرير على محضر اجتماعات الدورة التاسعة والآلية المشتركة لتطبيق اتفاقية النقل البري على الطرق البرية بين حكومتي البلدين الشقيقين وكذلك آلية عمل اللجنة البحرية اليمنية العمالية المشتركة، إضافة إلى مذكرة التفاهم بين وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ووزارة القوى العاملة العمالية.

وأكد المجلس على الوزراء المعنيين بالتنفيذ لما تم الاتفاق عليه كل في ما يخصه واستكمال الإجراءات القانونية بشأن مذكرة التفاهم. معربا عن ارتياحه للتواصل والتطور المستمر الذي تشهده العلاقات الأخوية اليمنية - العمانية على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والخدمية.

واطلع المجلس على مذكرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي المنضممة نتائج محضر اجتماع اللجنة المكلفة بدراسة مكان إنشاء الجامعة اليمنية الأردنية الأهلية.

حيث أقر المجلس إنشاء الجامعة في محافظة عدن وبعيدت تحصر مساهمة الدولة في تخصيص المجلس المحلي أرضا للجامعة بنظام التأجير. ووجه المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي والشؤون القانونية ومحافظ محافظة عدن متابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

واطلع المجلس على تقرير وزير النقل حول مستوى تنفيذ قرار المجلس الخاص بمعالجة قضايا العاملين في الإدارة المشتركة لأعمال الشحن والتفريغ في مينائي

واقع القطاعات الاقتصادية مما يمكن المهتمين في أجهزة الدولة من وضع السياسات للخطط والبرامج التطويرية الملائمة وتحديد فرص الاستثمار الاقتصادي في اليمن، كما تتولى اللجنة أقرار الخطط وبرامج العمل الزمنية الخاصة بالمشروع وبقيّة الأعمال الإجرائية والفنية.

ووافق المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة بشأن نتائج أعمال الدورة الثامنة للجنة الوزارية اليمنية - الإيرانية المشتركة التي عقدت بالعاصمة صنعاء يومي 21 و22 فبراير المنصرم.

وتضمن التقرير محضر اجتماعات الدورة والبرامج التنفيذية التي تم التوقيع عليها في ختام أعمالها للتعاون الثنائي بين الشعبين الشقيقين في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني والسياحة والثقافة والوقوف والإرشاد. ونوه المجلس بالنتائج الطيبة التي خرجت بها اللجنة الوزارية على صعيد تعزيز العمل المشترك وخدمة المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

ووجه جميع الوزراء المعنيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في محضر الدورة والبرامج التنفيذية سالفة الذكر كل في ما يخصه وموافاة المجلس بالنتائج أولا بأول.

كما وافق المجلس على تقرير وزير النقل الخاص بنتائج أعمال الدورة التاسعة للجنة الوزارية اليمنية العمانية المشتركة التي عقدت في العاصمة العمانية مسقط خلال الفترة من 28 فبراير وحتى 1 مارس 2009.

واقر المجلس تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم في الجمهورية اليمنية ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار القرار الجمهوري بالتأسيس. وسيعنى المجلس بادارة شؤون ضمان الجودة والعمل على تحسين نوعية التعليم ونشر الوعي بثقافة الجودة عدا عن توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة وأرباب العمل والارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال مراقبة الجودة وتقييم أداء مؤسساته لرفع قدراته التنافسية في ظل المتغيرات العالمية وكذلك تأكيد الشفافية والمساءلة لجميع المعنيين بأعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها إلى جانب تبادل الخبرات مع الهيئات الأكاديمية المماثلة عربيا ودوليا.

وأكد المجلس على اختيار رئاسة مجلس الاعتماد الأكاديمي عبر التنافس القائم على معايير وآليات محددة وتحت الإشراف المباشر لوزراء التعليم الثلاثة العام والعالي والمهني والفني.

كما وافق المجلس على مشروع المسح الصناعي الشامل خلال عامي 2009-2010 بعد مراجعته من قبل اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي وشكل المجلس لجنة إشرافية على أعمال المسح برئاسة وزير الصناعة والتجارة تتولى تحديد أهداف مشروع تحديث اطار المنشآت الصناعية والمسح الصناعي الشامل الذي من شأنه توفير كافة البيانات والمعلومات التفصيلية عن